

اتحاد الغرف الخليجية: «جاستا» مرفوض بشكل قاطع

أدان اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي قانون العدالة في مواجهة الإرهاب (جاستا)، الذي أصدره الكونغرس الأمريكي مؤخرا ولاقي اعتراضات دولية واسعة، ويتيح القانون الجديد للمواطن الأمريكي حق تقديم دعوى ضد أي دولة أجنبية والحصول على تعويضات مالية في حال تعرضه لإصابات وخسائر جراء أنشطة إرهابية.



علي الغانم

وكشف رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي علي الغانم أن قانون (جاستا) جرت مناقشته بشكل مسبقا خلال فعاليات الاجتماع الـ 49 لمجلس إدارة الاتحاد الذي انعقد الأسبوع الماضي بالعاصمة القطرية الدوحة، فيما اتفقت آراء ممثلي قطاع الأعمال الخليجي على رفضه بشكل قاطع.

وقال الغانم: وقفنا خلال الاجتماع على موقف دول مجلس التعاون الخليجي بشأن القانون الأمريكي من خلال عرض قدمته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج، والذي اعتبر التشريع الأمريكي متعارضا مع أسس ومبادئ العلاقات بين الدول من جهة، ومبدأ الحصانة السيادية التي تتمتع بها الدول من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن هذا الأمر يعتبر ميذا ثابتا في القوانين والأعراف الدولية، والإخلال به ستكون له انعكاسات سلبية على العلاقات بين الدول بما فيها الولايات المتحدة، إضافة إلى ما قد يحدثه هذا التشريع من أضرار اقتصادية عالمية.

وأضاف أن قانون جاستا حاول الدفع بمسوغات موضوعية لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بقبول القانون ومن تلك المسوغات «الإرهاب الدولي».

واعتبر الغانم أن هذه المسوغات غير مقبولة ومتناقضة حيث إن جميع الدول تاتثر بفعل الأنشطة الإرهابية ومنها الدول الخليجية وبخاصة السعودية، وإن تأثير الإرهاب معروف ولكنه لن يكون مبررا لفرض مثل هذا القانون وإلا لاتخذت العديد من الدول اجراء مماثلا بذات المزايم، كما أن «افتراض» التأثير الخطر للإرهاب على حركة التجارة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يقابله تأثير أكبر «مؤكد» لقانون جاستا على المصالح الاقتصادية الأمريكية وعلى تربيونات الدولارات التي تستثمرها دول أجنبية داخل أميركا في أشكال متنوعة سواء من خلال الصناديق السيادية أو غيرها.

وقال إن قانون (جاستا) سيؤثر بشكل خطير على ثقة المستثمرين الدوليين في السوق الأمريكي والبنوك والبورصات الأمريكية وقد يدفعهم ذلك لسحب استثماراتهم من هناك، ولم يستبعد الغانم أي اجراءات يقوم بها مستثمرون خليجيون لحد من التأثير المحتمل من مهددات القانون لمصالحهم التجارية. وأكد رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في ختام بيانه أن إرهابا تشريعيا كهذا لا يقابل بالشجب والاستنكار وردود الفعل الغاضبة فحسب، بل يجب أن تقابله بتخطيط علمي لخطوات مدروسة وديبلوماسية نشطة، وشبكة علاقات عامة واسعة، وفريق عمل متخصص يستعين بشركات وبيوتات عالمية قانونية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

تحديات أمنية كبرى ومتغيرات إقليمية ودولية تتطلب الحركة وحسن المبادرة، فمملكة البحرين تؤكد دائما وقوقها مع القضايا العربية، وتقدم كل الدعم والمساندة لها، وتشارك في كافة الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد حول هذه القضايا، سواء في إطار الجامعة العربية أو على المستوى الدولي، فعلى المستوى الدولي تحرص المملكة على دعم كل ما فيه رفعة للأمة العربية والإسلامية وتشجيع وحدتها وتكاملها بما يحقق مصالح شعوبها، مبرزة أهمية التعاون بين الدول والشعوب في إطار الالتزام بأسس ومبادئ الشرعية الدولية باعتباره أساسا لعالم أكثر استقرارا ورفاهية وتنمية، متمسكة بضرورة تسوية كافة المنازعات الدولية بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول الأخرى ومنع التدخل في شؤونها الداخلية، داعية إلى السلام كهدف استراتيجي، الأمر الذي أكسبها مكانة مرموقة في ضوء التقدير الإقليمي والعالمي واسع النطاق للسياسة الحكيمة والعقلانية والمتوازنة التي يقودها جلالة الملك بحنكة وخبرة عالية.

وعلى المستوى الخليجي حرص صاحب الجلالة حفظه الله على تعزيز هذه المسيرة المباركة لتحقيق آمال وتطلعات أبناء دول المجلس نحو المزيد من التكامل والتعاون المشترك الذي يشهده الجميع بما يكفل الوصول إلى الوحدة الخليجية التي يتطلع إليها أبناء وشعوب دول المجلس، وتأتي استضافة مملكة البحرين هذا العام للقمّة الخليجيّة الـ 37 لقادة وزعماء دول مجلس التعاون الخليجي لتؤكد دعم وحرص مملكة البحرين على استمرارية دورية انعقاد القمم الخليجيّة وبالأخص أنها القمّة السابعة التي تستضيفها المملكة على أراضيها منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

حيث حظيت هذه القمّة باهتمام واسع على المستويين الخليجي والدولي، نظرا لحجم التحديات والتطورات المتسارعة التي تواجه دول المنطقة في الفترة الراهنّة، إضافة إلى طبيعة الملفات التي تم طرحها للنقاش، والتي يقع على رأسها الخطوات التي اتخذت للوصول إلى مرحلة الاتحاد الفعلي، فانعقاد القمّة الخليجيّة الـ 37 في رحاب مملكة البحرين ساهم بلا شك في تحقيق المزيد من إنجازات العمل الخليجي المشترك، وأدى إلى وضع مجلس التعاون الخليجي أمام مرحلة جديدة من مراحل التطور النوعي الكبير الذي ينتظره مواطنو دول المنطقة بأسرهم وبمضون قدما لتحقيقه أملا في بلوغ حلم الاتحاد والتكامل الشامل فيما بين دولهم وشعوبهم.

وأخيرا يشرفني بهذه المناسبة أن أتوه بالعلاقات التاريخية المتجددة التي تربط بين مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة والتي تبلغ أزمى عصورها في عهد جلاله الملك المفدى وأخيه صاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة لأنها تجسد تاريخا طويلا من الاخوة وتحظى بجل اهتمامات جلاله الملك وأخيه حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت في استمراريته وتنميتها، وتعتبر أنموذجا يحتذى به للعلاقات حيث وصلت إلى مرحلة أضحت كافة المفردات السياسية عاجزة عن وصفها، وبالتعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات والأصعدة، مشيدا بما تقدمه دولة الكويت من دعم ومساندة، وما يحققه هذا الدعم في التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين، وهي تحرص دائما على تعزيز علاقاتها مع دولة الكويت في ضوء ما يربط الشعبين الشقيقين والقيادتين الحكيمتين من صلات وثيقة، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعبر عن أمنيّاتي الخالصة لدولة الكويت الشقيقة وشعبها الكريم بالتقدم والازدهار والأمن والأمان في ظل القيادة الرشيدة لباني نهضتها المعاصرة وقائد مسيرتها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة وبمساندة سمو ولي عهده الأمين سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس وزرائه الموقر سمو الشيخ جابر المبارك الصباح، حفظهم الله جميعا وجعلهم ذخرا وسندا لكويت العز والفخر.



الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة سفير مملكة البحرين لدى الكويت

مملكة البحرين.. مسيرة تنموية وإنجازات واعدة

وخطط وطنية متكاملة ومنسقة، مما يعكس الثقة في الطاقات الشبابية للإسهام في الجهود التنموية الشاملة وبناء مستقبل البحرين الذي يتطلع إليه.

وإذا كان الإنسان البحريني في رؤية جلاله الملك التنموية هو الركيزة الأساسية في هذه الرؤية ككلية وغاية، فإن المرأة البحرينية تمثل أحد الأعمدة الرئيسية فيها لأنها فقط نصف المجتمع، ولكنها المصدر الأول لتنشئة هذا الإنسان، فمنذ تولي جلاله الملك المفدى دفة الحكم أعطى نصيبا كبيرا من اهتماماته لتعليم المرأة ورعايتها، وتمكينها من فرص العمل في ظل مبدأ تكافؤ الفرص، ومساندة المنظمات النسائية، وإقرار القوانين التي تكفل للمرأة حقوقها. وما صدور الأمر الملكي بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة عام 2001 الذي يحظى برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة صاحب الجلالة الملك المفدى إلا أكبر دعم للمرأة في المجال المؤسسي، فهو المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بشؤون المرأة، ويختص بإبداء الرأي في الأمور المرتبطة بمركزها، واقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤونها في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكينها من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع عدم التمييز ضدها، ووضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة وحل مشكلاتها في المجالات المختلفة، حيث شاركت المرأة البحرينية في الحياة العامة، والوظائف السياسية والإدارية العليا حتى تولت منصب الوزير ووكيل الوزارة ووكيل الوزارة المساعد والسفير ورئيس الجامعة، كما أصبحت عضوا في مجلس النواب ومثلت 25% من عدد أعضاء مجلس الشورى، كما تم انتخابها عضوا في المجالس البلدية. وعلى مستوى السلطة القضائية هناك أكثر من 20 امرأة بين قاض وعضو نيابة عامة فضلا عن تعيين امرأة عضوا في مجلس القضاء الأعلى، كما خصص لها يوم يحتفل به سنويا، بات من أيام البحرين الوطنية الخالدة، يستذكر من خلاله كل إنجازات المرأة البحرينية في كافة المجالات والتي أصبح يشار إليها بالبنان.

وتعكس تحركات ومواقف مملكة البحرين الدبلوماسية وسياستها الخارجية سواء على الصعيد الإقليمي والعربي، أو على الصعيد الدولي، والتي التزمت بها قولاً وفعلاً منذ استقلالها عام 1971، وهي تقوم من واقع حرصها على الاستقرار واستتباب الأمن والسلام في منطقة الخليج والعالم العربي بدور نشط في ظل ظروف صعبة ومعقدة وفي ظل

تحفل مملكة البحرين هذه الأيام بعيدها الوطني الخامس والأربعين، والذكرى السابعة عشرة لتولي حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم، وبهذه المناسبة المجيدة يشرفني أن أرفع أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمين، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإلى شعب مملكة البحرين العزيز.

استطاعت مملكة البحرين عبر تاريخ مسيرتها التنموية الطويلة قطع أشواط كبيرة لتعزيز الديمقراطية الحقبة المنطلقة من روح الإنسان البحريني وعطائه الذي هو أساس نهضتها القديمة والحديثة، وواصلت تلك المسيرة من خلال الرؤية المستنيرة والفكر الثاقب لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، مجسدة في المشروع الإصلاحي وميثاق العمل الوطني اللذين شكلا اللبنة الأساسية لهذه المرحلة التي نعيشها اليوم ونواة للمرحلة المقبلة التي سنشهدها، وذلك بإطلاق العديد من المبادرات وسن التشريعات وإقرار القوانين بما يواكب المرحلة المفصلية من مسيرة البحرين التنموية ويضاف إلى رصيد منجزاتها في مختلف المجالات الحيوية وعلى جميع الصعد بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية. وتعزيزاً للمسيرة التنموية اختطت مملكة البحرين نهجها الإصلاحي المنبثق من روح القانون والدستور، وعملت على تحديث التشريعات والقوانين بما يواكب المسيرة الديموقراطية الحديثة، وعززت من صلاحيات السلطة التشريعية لممارسة دورها الرقابي على أكمل وجه، وفتحت جميع القنوات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ضمن مبدأ التعاون بين السلطتين وتعميق عمليتي البناء والتطوير، وهو ما تجلّى من خلال تمرير وإقرار العديد من القوانين والتشريعات الداعمة لمسيرة التنمية. كما شهدت العملية التنموية جهوداً واضحة من قبل الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، والمتابعة الحثيثة من قبل اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

ولعل التكريم الأخير الذي حظيت به مملكة البحرين من منظمة أممية لها ثقلها على المستوى الدولي وهي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وفي محفل دولي نال اهتماما كبيرا من جانب الدول والمنظمات العالمية وهو احتفال المنظمة بمناسبة مرور 50 عاما على تأسيسها، شكل تأكيداً من جانب منظمة أممية تتمتع بحياديته ومشهود لها بالنزاهة والمصداقية على أهمية الجهود المتواصلة التي بذلتها مملكة البحرين في النهوض بالإنسان البحريني والذي هو هدف التنمية وغايتها كما يؤكد دائما جلاله الملك المفدى. حيث إن الطريق أمام مملكة البحرين لتحقيق هذه النهضة الشاملة لم يكن معبدا بل قامت المملكة بقيادة ربانها حفظه الله ورعاه بجهود كبيرة تغلبت فيها على محدودية المساحة والموارد لتجعل من هذا البلد الصغير أنموذجا دوليا يشار له بالبنان وينال الإشادة من جميع المنظمات الدولية وهاهو اعتراف دولي جديد ومهم بما بذلته مملكة البحرين من جهود في مجال تحقيق التنمية المستدامة لمواطنيها.

فالنهوض بفتة الشباب كان من أولويات المسيرة الوطنية الشاملة بقيادة جلاله الملك المفدى، حفظه الله ورعاه، فالشباب هم عماد الوطن، لهذا سعى جلاله الملك لرعاية الشباب وتنمية قدراتها ووضع النهوض بالشباب في إطار استراتيجيات

- سعة تخزين تصل لغاية 1 طن
- محرك بنزين بقوة 168 حصان وعزم 244 نيوتن متر
- ناقل حركة 7 سرعات أوتوماتيكي / 6 سرعات يدوي
- نظام تعليق أمامي مزدوج من الفولاذ وحلخي صفانحي صلب
- نظام الانتقال إلى وضعية الدفع الرباعي أثناء القيادة
- تكنولوجيا متطورة لأداء قوي

نيسان، إبداعٌ يُثير الحماس.

زورونا بمعرضي الري والأحمدي. أوقات العمل بمعرض الري: من 8:30 ص - 8:30 م - بيت التمويل الكويتي / الشويخ ت: 24397731



نيسان ناكارا بيك أب الجديد كلياّ يفزعك.



www.nissankuwait.com nissankwt

1 804 888 مركز خدمة العملاء

شركة عبد المحسن عبد العزيز الباطين ذ.م.ش. Abdulmohsen Abdulaziz Al-Babtain Co. W.L.L.

